" دور البنية اللغوية في تضييق الدلالة في سورة الإخلاص "

الدكتور : مقبل عايد السالم

جامعة الجوف – كلية العلوم الإدارية و الإنسانية

قسم اللغة العربية

سكاكا – السعودية

مُلخَص

" دور البنية اللغوية في تضييق الدلالة في سورة الإخلاص "

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن أثر البنية اللغوية في الكشف عن الدلالة في سورة الإخلاص ، وبيان أثر هذه البنية في الإيقاع الدلالي المتواتر ، وأثر هذا الإيقاع في تضييق الدلالة ، والانتقال بها من التعميم إلى التخصيص شيئاً فشيئاً إلى أنْ وصلت إلى الدائرة الدلالية الضيقة .

وتّمت دراسة البنية اللغوية لمفردات هذه السورة الكريمة ، وبيان الكيفية التي خدمت بها هذه المفردات المعنى العام للسورة ، ويكشف البحث عن أهمية الدلالة للظواهر الصرفية والنحوية الواردة في السورة ، والربط بين الظاهرة ودلالتها ، و بيان أثر ذلك في استجلاء الدلالة العامة للسورة .

وخُتم البحث بعرض مجموعة من الظواهر اللغوية المُستفادة من هذه السورة .

استُفْتِحتْ سورة الإخلاص بقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (١) ﴾ .
والفعل "قُلْ" فعل أمر صرفياً و دلالياً ، والأمر في العربية هو : " طلب الفعل بصيغة مخصوصة "[١] . ولصيغة الأمر الصرفية دلالات مختلفة ؛ فإنْ صدرت من صيغة الأمر من الأعلى إلى مَن هو دونه فهي أمر ، وإنْ صدرت من نظير إلى مَنْ هو نظير له فهي " طلب " ، وإنْ صدرتْ من الأدنى إلى مَنْ هو أعلى منه فهي " دعاء "[٢]. لذا – دون أيّة شك – فأنَّ دلالة الأمر واضحة في "قُلْ" وِفقَ السياق الدلالي .

يدلُّ الفعل " قُلْ " على الكلام المُتلفِّظ به اللسان [٣]؛ أي المنطوق به[٤]. وهو – أيضاً– "اللفظ المركّب في القضية الملفوظة أو المفهوم المركب العقلي في القضيّة المعقولة "[٥]. ويشترط سيبويه في كتابه لوقوع "القول" في كلام العرب الحكاية به ؛ ويكون في الكلام لا القول [٦] .

إنَّ دلالة القول في الفعل " قُلْ " تتطلب النطق بالكلام ، ويُقصد بالكلام –هنا – "ما كان من الحروف دالاً بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه" [٧]. وليست أدلَّ على أنَّ الكلام يكون تامّ الدلالة في "إجماع الناس على أن يقولوا : القرآن كلام الله ، ولم يقولوا : القرآن قول الله . وذلك أنَّ هذا موضع ضيّق متحجّر لا يمكن تحريفه ولا يُسوَّغ تبديل شيء من حروفه ، فَعُبِّر لذلك عنه بالكلام الذي لا يكون إلّا أصواتاً تامّة مفيدة"[٨].

عند الربط بين دلالة الفعل " قُلْ " وطبيعة الأمر في هذه السورة نلحظ أنّ شرط النطق بالكلام التّام لِما بعد " قُلْ "، فلا يُكتفى بالإقرار الباطني للأمر بهذا الفعل . و بما أنّ المحور الأساسي الذي نستقيه من هذه السورة التوحيد ؛ فينبغي النطق به .

والتوحيد في الدين الإسلامي هو الإيمان بوحدانية الإيمان الله – سبحانه وتعالى– ؛ أي "لا إله إلّا الله ". وذُكِر أنّ " التوحيد هو: شهادة أنْ لا إله إلّا الله ، و أنّ محمداً رسول الله ، وأنّ تحقيق هاتين الشهادتين هو تحقيق التوحيد "[٩].

ولبحث الجانب الصرفي في الفعل " قُلْ " نقول : هو فعل معتل أجوف من الأصل " قُوْلْ "، و لتتبع الإعلال الذي جرى في صيغة هذا الفعل نذكر :

١– " يُصاغ فعل الأمر من المضارع بعد نزع حرف المضارعة منه "[١٠].

و عند التطبيق نجد :

قَوَلَ = يَقْول ⟸ قُولْ .

مع ملاحظة أنّ الأصل " قْولْ " هو أصل افتراضي يُذكر لإيضاح الإعلال الحاصل في الفعل[١١] .

٢– في الصيغة "قُولْ" – وهي صيغة افتراضية للإيضاح– التقاء الساكنين، أحدهما أصل ، وهو سكون صوت العلّة "الواو "،والآخر عارض ، وهو سكون لام الفعل "اللّام ".والعربية تمجّ التقاء الساكنين ، فلا بُدَّ من التخلّص من أحدهما ، وهذا ما ذكره ابن يعيش في شرحه للمفصل "أنَّ ما كانَ ثانيه حرف علّة ، فأنّه قد يعتلّ بالتغيير، والحذفُ يدخله على ثلاثة أضرب : منها التقاء الساكنين ،والتخفيف أو لضرورة الإعلال "[١٢]. ويُتخلّصُ من التقاء الساكنين بحذف أحدهما ، ويقع الحذف على الأصل وهو صوت العلّة "الواو"، ويُترَك العارض الذي جاء لعلّة الأمر ، فيصير الفعل "قُلْ".

أما حركة فاء الفعل "القاف" فقد بيّنها سيبويه في كتابه في "باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين منه " بقوله : "لمّا اعتلّت هذه

الأحرف جعلت الحركة التي في العين محوّلة على الفاء ، وكرهوا أنْ يُقِرّوا حركة الأصل حيث اعتلّت العين "[١٣] . وبنقل حركة عين الفعل المحذوفة إلى فاء الفعل لم تعد الحاجة لوجود همزة الوصل في أوّل فعل الأمر[١٤]، و–هنا– يُضاف إعلالٌ آخر في الفعل "قُلْ" وهو إعلال بنقل حركة عين الفعل "الواو" إلى فائه "القاف" [١٥] ، وتعود علّة النقل –هنا– إلى التخلّص من الابتداء بساكن ، وتوالي الساكنين .

إنَّ إفادة وجود إعلالين في الفعل "قُلْ" فيها نظر . فعند الحديث عن الإعلال بنقل حركة عين الفعل المحذوفة "الواو" إلى فاء الفعل "القاف" نجد التناقض يتّضح في علّة حذف عين الفعل ، وهو التقاء الساكنين ، وهما : "الواو" و"اللام". لذا؛ فإنَّ عين الفعل ساكنة لا حركة لها ، فلو كانت متحركة لزال سبب الإعلال ، فكيف نُبرِّر الإعلال بالحذف لالتقاء الساكنين؟ ومِنْ ثُمَّ يُدَّعى بنقل حركة المحذوف – وهو ساكن– إلى ما قبله .

في مثل هذا الموقف الصرفي يُستحسن اتّباع منهج القياس ، والقياس يكون على ما فيه حذف ، ونجد هذا القياس في الفعل الناقص ، فالفعل الناقص يُعَلُّ بحذف لامه في الأمر والجزم ، نحو : ادعُ ، ولم يدعُ ، ولعلَّ هذا يعيينا على بَيان مصدر ضمّ فاء الفعل "قُلْ"، فتكون هذه الضمة دالّة على الأصل المحذوف وهو "الواو" .

وقد يكون التفسير الصرفي الأقرب للصواب لحذف الواو وضمّ القاف في الفعل "قُلْ". ومثاله ،هو "إعلال بتقصير المصوت الداخلي"[١٦] ؛ ويُقصد بتقصير الصائت "تقليل مدة نطق الصائت بسبب تأثير بيئة صوتية مجاورة"[١٧] ، وتميل الأصوات إلى التقصير إنْ وقعت في بداية الكلام . وهذا

ينطبق على الفعل "قُلْ"[١٨].وذلك بقصر الضمة الطويلة "الواو" إلى ضمة قصيرة ، فتكون حركة للحرف السابق ، وهو "القاف" . والعلاقة بين الحركات وحروف العلة علاقة مترابطة ، وصفها ابن جني في كتابه "سرّ صناعة الأعراب"بقوله : "اعلمْ أنَّ الحركات أبعاض حروف المدّ واللين ، وهي الألف والياء والواو ، فكما أنَّ هذه الحروف ثلاثة ، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة ، فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو . وقد كان متقدّمو النحويين يسمّون الفتحة الألف الصغيرة ،والكسرة الياء الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة. وقد كانوا في ذلك على طرائق مستقيمة "[١٩] .

والفاعل المطلوب منه القيام بفعل القول هو ضمير مستتر تقديره "أنت" ، وهذا ينطبق على السامع والقارئ لهذه السورة .

والأصل في الخطاب أنْ يوجّه لمعين وقد يوجّه للعموم دون تقييد في معين، وأمثلة توجيهه لغير معيّن في القرآن كثيرة[٢٠]. فالخطاب في بداية هذه السورة ، والذي جاء بصيغة الأمر غير موجّه لمحدد ، فهو يصدق على المذكر والمؤنث ، وإنْ كان بلفظ المذكر .

ومِن البنية الصرفية للفعل "قُلْ" وما جرى فيه من تغييّرات صرفية صوتية نستطيع أنْ نقول أنَّ تقصير الفعل ، وتخليصه من صوت العلة "الواو" الذي يحتمل المطل والمدّ ، والإيفاء على الصوتين الصامتين يقودنا إلى الاستدلال على أهمية الأمر الآتي بعد فعل الأمر ، فوجود الواو يطيل الزمن بين فعل الأمر والأمر.

إنَّ الأمر المطلوب نطقه بـ "هو "و"هو": ضمير غيبة ، مِنْ وجوهه أنّه

لا يعود على سابق له ، ويُفَسر بنكرة منصوبة أو جملة ، وإن فسّرته جملة يُسمّى "ضمير الشأن"[٢١] . وسُمّي بهذا الاسم "ضمير الشأن " لاختصاصه بالجمل العظيمة والجليلة الشأن [٢٢].

ويتصدّر ضمير الشأن الجمل العربية بنوعيها : الفعلية والاسمية ، وتكون الجملة خبراً له ، ولا يكون هذا – كما ذكرنا – إلّا في التفخيم والتعظيم[٢٣]، ويجب أنْ تكون الجملة خبرية لا طلبية ، ولا إنشائية [٢٤]. على أن لا يفوتنا ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعرابه ، فهو له موضع من الإعراب عند الكوفيين ، ولا موضع له من الإعراب عند البصريين [٢٥] .

وبالنظر في دلالة الضمير "هو" نجده يدلُّ على المفرد المذكر الغائب ؛ فالإفراد يُشار به إلى أنَّ ما سيعود عليه هذا الضمير مفرد لا مثنى ولا جمعاً. ويدلُّ التذكير على رفع التوهم ودفع الشك في دلالته على التأنيث . والغيبة تدلُّ على أنَّ صاحب هذا الضمير ليس متكلماً أو مخاطباً . وهذه الدلالات ستتضح العلاقة بينها وبين المضمون الكلي للسورة فيما بعد.

وضمير الشأن "هو" في هذا المقام لم يتقدّمه مذكور يفسّره ، وإنّما هو" ضمير اسم الله تعالى ،وجاز ذلك وإنْ لم يجزْ ذكرٌ لما في النفوس من ذِكره"[٢٦].

وبذكر "الله" – سبحانه وتعالى– بعد الضمير "هو" دون فاصل بينهما، تبدأ الدلالات تضيق وتتّضح ، فالإفراد هو ما يسميه الفقهاء والمفسرون بـ" التوحيد " ، وقد سُمّيتْ هذه السورة بـ "سورة التوحيد" في بعض المصاحف التونسية [٢٧].والتذكير نستخلص منه نفي الشّك بأنْ يكون – عزَّ وجل – خلاف هذا . والغيبة فيها إشارة واضحة على أنَّ الإيمان بوجود الله – سبحانه وتعالى– ووحدانيته من الغيبيات التي يتوجّب على الإنسان الإيمان بها.

ذكرنا – آنفاً – أنَّ ضمير الشأن يُفسَّر بجملة ، والجملة هي قوله تعالى : (اللهُ أحدٌ) . وللفظ الجلالة "الله" مزايا لغوية خاصّة به تميزه عن غيره من الأسماء[٢٨] .

بالرغم من الخلاف بين البصريين و الكوفيين حول إعراب ضمير الشأن "هو" ، فإنَّ لفظ الجلالة عند كليهما مبتدأ مرفوع وخبره "أحدٌ" ، فبمجيء "أحدٌ" خبر عن لفظ الجلالة "الله" أُخْلِصَتْ الوحدانية له وحده .

يبرز الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعراب هذه الآية ، فعند الكوفيين : ضمير الشأن مبني في محل رفع مبتدأ ، والجملة الاسمية "اللهُ أحدٌ" خبره . وعند البصريين ضمير الشأن مبني لا محل له من الإعراب .

ذكر سيبويه في كتابه أنَّ أصل "أحدٌ" هو " واحد" فأبدلوا الهمزة لضعف الواو عِوضاً لما يدخلها من الحذف والبدل "[٢٩] ، ولا تستعمل أحدٌ في الكلام الموجب إلّا إنْ دلّت على عدد [٣٠].

وبخصوص الدلالة المعجمية لـ"أحدٌ"،فقد وردت الدلالات الآتية له: [٣١]

١– اسم لله – سبحانه وتعالى – .

٢– الفرد الوحيد وليس معه آخر ؛ أي "واحدٌ لا نظير له "[٣٢] .

٣– اسم يستعمل في الكلام السالب .

ومن أمثلة استعمال "أحدٌ" في الكلام السالب ، ففي النفي نقول: " ما حضرَ أحدٌ المحاضرة اليوم " . وفي الاستفهام نقول : "هل حضرَ أحدٌ المحاضرة اليوم؟ " .

وجاء في كتاب " المفردات في غريب القرآن " حول دلالة "أحدٌ" أنَّ : " أحدٌ يستعمل على ضربين ، أحدهما في النفي فقط ، والثاني في الإثبات ، فأمّا

المختص بالنّفي فلاستغراق جنس الناطقين ، ويتناول القليل والكثير على طريق الاجتماع والافتراق [....] وأمّا المستعمل في الإثبات فعلى ثلاثة أوجه : الأول في الواحد المضموم إلى العشرات ،نحو : أحدَ عشرَ ، وأحد وعشرين ، والثاني أن يستعمل مضافاً أو مضافاً إليه بمعنى الأول كقوله تعالى : ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا﴾ [٣٣] وقولهم يوم الأحد؛ أي يوم الأول ويوم الاثنين . والثالث أنْ يستعمل مطلقاً وصفاً وليس ذلك إلّا في وصف الله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (١)﴾ واصله وَحَدٌ ولكن وحَدٌ يستعمل في غيره "[٣٤].

وكلمة "أحد" نكرة ، وتنكيرها لا يفيد وجودها بكثرة في الاستعمال ،وإنّما هي خاصّة في لفظ الجلالة ، فـ " لفظ الأحد لم يوصف به شيء من الأعيان إلّا الله وحده "[٣٥] ،ومّما يُدَعّم هذا أنّ "أحد" لا تستعمل في الإثبات مفردة – غير مضافة أو مضاف إليها – ، وتستعمل في النفي وشبه النفي نحو : الشرط والاستفهام .[٣٦]

وإنْ اتّفقت "أحدٌ" و"واحد" في معظم دلالتيهما إلّا أنه يوجد اختلاف في المبنى ، وهذا الاختلاف هو ما يخدم هذا البحث ، فـ "واحد" احتوت على صوت مدّ وهو "الألف" بينما خلت منه ومن غيره من أصوات المدّ "أحد" . ولعلّ هذا يوحي بأهمية السرعة في نطق الخبر ، فالنّطق بـ "أحد" تكتمل به دلالة المبتدأ – لفظ الجلالة "الله" – في أقصر وقت ممكن ، فضلاً عن أهمية ما سيلي "أحد" من الكلام لإيضاح الدلالة بأقلّ وقت ممكن.

ولا يفوتنا في هذا المقام أنْ نذكر اختلافاً آخر بين استعمال "أحد" و"واحد"، فـ "واحد" قد يتطلّب – أحياناً – وجود ثانٍ وثالث و.....الخ،

بينما استعمال "أحد" ترفض وجود غيرها عند استعمالها . وإنْ اعترض أحد على أنَّ "واحد" من أسماء الله – سبحانه وتعالى – الحسنى ، نقول أنَّ "الواحد" من أسماء الله – عزَّ وجل – الحسنى ، وليس "واحد" . فـ"الواحد" معرفة مختصة بالله – عزَّ وجل – وحده.

وفي "أحد" ثلاثُ قراءات ، الأولى : "أحدٌ" بالتنوين ، والثانية "أحدْ" بالوقف ، وهذا ما يفعله ابن مجاهد في قراءته في الصلاة عن أبي عمرو . والثالثة : "أحدُ" بالضمّة الواحدة ، وهي قراءة مروية عن أبي عمرو وغيره ، ويُعَلُّ هذا مضارعة التنوين والنون الساكنة للام ، إذا استمرت القراءة لـ (أحدُ الله). فالتنوين واللام متقاربا المخرج [٣٧] ، فَعُدِلَ عن التنوين بضمّ . وهذه القراءات لا تغيّر في الدلالة شيئاً ، وإنّما هي عوارض صوتية يحكمها الفصل والوصل في التلاوة .

جاء قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ بعد قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ(١)﴾، لتضيّق الدلالة أكثر ، وتزيدها إيضاحاً . فالإقرار بوحدانية الله – سبحانه وتعالى– يعتريه وهم وشك عند غير المسلمين بحاجته لغيره ، فكان الردّ بهذه الآية .

ويُفسر ذكر لفظ الجلالة "الله" مبتدأ لهذه الآية دون الاكتفاء بضمير يعود إليه لقصد التفخيم من هذا التكرار[٣٨] . ويمكن تفسير هذا – أيضاً– لأهمية أنْ يكون المبتدأ اسماً صريحاً .

أُخبر عن لفظ الجلالة "الله" في الآية الثانية بـ "الصّمد" ، و"الصّمد" هو " الذي أُصْمِدت إليه الأمور ، فلا يعتني فيها أحدٌ غيره ، وصمدتُ : قصدت"[٣٩] ،و"الصّمد" –أيضاً– " اسم من أسماء الله الحسنى ، ومعناه السّيد

المُطاع الذي كَمُلَ في أنواع الشرف والسُؤدد ، والمقصود إليه في الحوائج فلا يُقضَ دونه أمر ، الدّائم الباقي بعد فناء خلقه "[٤٠].

و "الصّمَد" على وزن "فَعَل" وهي صفة مشبهة ، وتحملُ هذه الصفة دلالة " الجَمع والقصد ؛ أي مَنْ يُقصد في جميع الحوائج بعدما اجتمعت فيه صفات الكمال" [٤١].

وقديماً ،سمّت العرب أشرافها بـ " الصّمد ؛ لأنَّ أصحاب الحاجات يقصدونهم لقضاء حاجاتهم ، فضلاً عن اكتسابهم للصفات الحميدة جميعها"[٤٢] وبعد مجيء رسالة الإسلام الأخيرة ، وبعثة النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – لم يحرم الإسلام إطلاق هذه الصفة على سادات العرب–آنذاك –[٤٣]

وبناءً على ما ذُكر من دلالات لـ "الصّمد" يمكننا القول أنَّ العرب في بداية بعثة النبي محمد – صلى الله علية وسلم – كانوا يعرفون قدرة وقوّة سادة الأقوام ، وكان يُطلق على واحدهم لقب "الصّمد" ، وكان العرب – آنذاك – لا يعرفون مَنْ هو فوق هولاء السادة ، أو أقوى منهم ، أو أكثر قدرة منهم – كذلك – ، ويلجأون إليهم في تلبية احتياجاتهم المادية والمعنوية.

إنَّ مدى إدراك العرب في بداية بعثة النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – يصل إلى أنَّ أقوى قوّة يعرفونها هي قوّة هؤلاء السّادة ، وبالبعثة المحمدية عرّفهم – عليه الصلاة والسلام – أنَّ الله – سبحانه وتعالى – أقوى من كلّ هؤلاء السّادة ، وأنَّ ساداتهم في فقر لحاجة الله – سبحانه وتعالى – .

يُعَدُّ الإخبار عن لفظ الجلالة "الله" في هذه الآية بـ "الصّمد" مجاراة لإفهام الناس ، فتمّت مخاطبتهم بما يعرفونهم منْ سمات القوّة والقدرة . وبذكر "الصّمد" ضُيّقت الدلالة واتّضحتْ شيئاً فشيئاً .فإلى هذا الحدّ من السورة فقد

اجتمعت الوحدانية والصّمدية (القوّة وحاجة الكلّ له) لله – سبحانه وتعالى–.

كانَ العرب يعرفون أنّ ساداتهم ولِدوا ويَلدون، فجاءت الآية الكريمة ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ رفعاً لأيّ محاولة مماثلة مع الله – سبحانه وتعالى – وضيّقت ووضحت الدلالة أكثر ، ونزّهت الله – سبحانه وتعالى – عن التشبيه بالسّادات .

بدأتْ الآية الكريمة بقوله تعالى : ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ ، وهي مركّبة نحوياً مِنْ حرف النّفي "لم" والفعل " يَلِدْ" .

و"لَمْ" من الحروف التي لا يليها إلّا الفعل[٤٤]، و"لا يجوز الفصل بين "لَمْ" الجازمة والفعل المجزوم" [٤٥].

يذكر النحاة أنّ "لم" تختص بالفعل المضارع ، وبدخولها عليه تقلب معناه إلى الماضي. ويفسرون هذا الدخول بتفسيرين ، هما[٤٦]:

الأول : تدخل"لم" على الماضى دلالة فتغيره للمضارع ليصحَّ عملها فيه.

الثاني : تدخل "لَمْ" على المضارع ، وتغيّر معناه إلى الماضي .

وحجّة مَنْ أخذَ بالتعليل الأول أنّ أثر الحروف يكون في المعنى ، ولا يكون بالألفاظ الدّاخلة عليه الحروف[٤٧]. فتكون المحافظة على المعنى أولى من الاهتمام بالشكل ، فبالألفاظ تتّضح المعاني وهي خدم لها[٤٨] .

وأمّا التعليل الثاني ففيه اهتمام بالشكل الصرفي للفعل ، وسنناقش هذا عند البحث في دلالة "لَمْ" .

تدلُّ "لَمْ" على نفي حدوث الفعل الدّاخلة عليه . وهي تدخل "على لفظ المضارع"[٤٩]؛ أي الشكل الصرفي للفعل هو شكل المضارع . وبعرض سريع للحروف التي تدخل على الفعل المضارع ، وتفيد النفي نجد :

١ – "لَنْ" : وتفيد نفي حدوث الفعل في المستقبل(٥٠)، نحو قولـه تعـالى : ﴿ قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الآخِرَةُ عِندَ اللّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ *وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴾ (٥١)

٢ – "لَمَّا" : تفيد استمرار نفي الفعل المضارع إلى الحال ، ويمكن حدوث الفعل بعد زمن النّفي(٥٢). " وفي لَمّا توقع وانتظار"(٥٣)لحدوث الفعل ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَتِ الأعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِن تُطِيعُوا اللّهَ وَرَسُولَهُ لا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (٥٤).

٣ – "ما" : تفيد نفي الفعل المضارع في الحال ، وهي تستعمل –أيضاً – لنفي حدوث الفعل الماضي ، نحو: ما يفعلُ الآنَ ، ومَا فعلَ(٥٥).

٤ – "لا" : تفيد نفي الفعل المضارع في الحال ، وتنفي حدوث الماضي – أيضاً – (٥٦)، فلنفي المضارع نقول "لا يكذبُ المؤمن " و لنفي الماضي نقول: لا أكلَ المريضُ ولا شَرِب" . ولنفي حدوث الفعل في المستقبل ، نحو قولنا : لا يفعلُ .....

وبعد هذا العرض السريع نعود إلى "لَمْ" ، فما الذي يفيده النفي بـــ "لَمْ" ولا نجده فيما سبق من حروف النفي ؟

تعود إلى الوراء قليلاً، فعندما ذكرنا اختلاف النحاة في ماهيـة أثـر دخول "لَمْ" على الفعل المنفي بها ، وذكرنا تفسيراً يقول : إنَّ "لَمْ" تدخل على الماضي فتغيّره مضارعاً ليصح عملها فيه ، فنجد في هذا عدم توافق بين البنية الصرفية للفعل ودلالته الزمنية ، ومن هنا ننطلق . فعلاقة "لَمْ" بالفعل الـذي يليها علاقة شكلية وليست دلالية ، على اعتبار أنّ المحافظة على الدلالة أهـم من المحافظة على الشكل .

ولتحديد زمن الفعل المنفي بـ "لَمْ" وهو مضارع من حيث البنية الصرفية نجد أنَّ صيغة المضارع لها حروف تنفي حدوثها في الحاضر والمستقبل والماضي . وهذا يدفعنا إلى السعي نحو معرفة الزمن الذي تُضفيه "لم" بدخولها على الفعل المضارع .

وحدث خلاف حول تحديد زمن الفعل المضارع المنفي بـ "لم" فَذُكِرَ أنّها "تدخل على ماضي اللفظ ، فتصدقُ لفظه إلى المبهم دون معناه "[٥٧]. وذكر السيوطي في "الأشباه والنظائر" قاعدة مفادها أنَّ "وضع الحروف غالباً لتغيير المعنى لا اللفظ " ، وبناءً عليها ذكر "أنّ (لم) دخلت على المضارع فقلبت لفظه إلى المضارع ، وتركت المعنى على ما كان عليه"[٥٨] . وذُكِرَ – أيضاً – أنَّ الفعل المجزوم بـ"لَمْ" مضارع شكلاً ماضٍ دلالة [٥٩]،فلو كان الفعل ماضياً شكلاً ودلالة لما تبيّن عمل "ما"[٦٠].

ومن الآراء الواردة في الفقرة الآنفة ، نجد أنَّها تنحصر في أنَّ الفعل المنفي بـ "لَمْ " هو مضارع شكلاً ماضٍ دلالة ، أو أنَّه ماضٍ وصار مضارعاً شكلاً ليصحّ دخول "ما" عليه . وكلا التفسيرين يقرّان بدلالة الفعل على الزمن الماضي .

ومن آراء المحدثين نجد عباس حسن قد تحدّث في هذا فذكر : " جواز أن يكون معنى المضارع المنفي بها [لَمْ] قد انتهى وانقطع قبل الكلام بوقت قصير أو طويل ، وأن يكون مستمراً متّصلاً بالحال ؛ (أي : بوقت الكلام) ولكن يستحيل أنْ يكون للمستقبل أو متصلاً به ؛ فمثال انقطاعه قبل الكلام وعدم امتداده للحال : لَمْ يترل المطر منذ شهرنا . ومثال استمراره واتّصاله بالحال وعدم انقطاعه قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [٦١].

ومِنْ كلام عباس حسن تردّ عليه . فالمثال الـذي ذكـره لانقطـاع الكلام وعدم امتداده للحال : " لم يترلْ المطر منذ شهرنا" نقول : إنّ القرنيـة التي أعطت الفعلْ المجزوم بـ"لَمْ" هذه الدلالة هو مجود " منـذ شـهرنا" في الجملة . والمثال الذي ذكره لاستمرار الفعل واتّصاله بالحال وعدم انقطاعه ، وهو "سورة الإخلاص" نقول : أليست في نفي الفعلين "يَلِدْ ، ويولد " دلالة في المستقبل ؟

وهذا المقال لا يفوتنا أنْ نذكر نقد إبراهيم السامرائي لمنهج القـدماء في نظرهم للعلاقة بين الفعل وزمنه ، والذي أورد فيه الملحوظـات النقديـة الآتية[٦٢] :

١- قصر القدماء في استقرائهم لطرائق استعمال الفعل.

٢- اقتصارهم في دراسة الأفعال على اقترانها بزمن محدد ، وهـذا يعـود إلى اهتمـامهم في منـهجهم البحثـي في العلـة والعامـل والإعـراب .

٣- اهتمامهم بشكل الفعل على حساب زمن الفعل .

ونستخلص من الآراء الآنفة الذكر حول تصنيف الفعل المجزوم بـ "لَمْ" ، وهو "يلد" أنّ هذا الفعل بنيته الصرفية مضارع ، ودلالته ماضٍ . وهذا يقودنا إلى الاستدلال بأنّ "أبنية الفعل العربي لا تفصح عن الزمـان "[٦٣] ، وهـذا الاستدلال محكوم بالسياق .

وبهذا ، فأننا نستطيع القول أنّ للعربية أسـاليبها في نفـي حـدوث الأفعال، وأمّا النفي بـ"لَمْ" فإنّ الفعل المنفي مضارع شكلاً ، وغـير محـدد الدلالة زمانياً ؛ أي يشمل الماضي والحاضر والمستقبل ما لم يوجد في الجملـة قرينة تُثبت نقيض هذا . فلو كان المقصود نفي حدوث الفعل في الزمن الماضي

لاستُعملتْ "لا" أو "ما" مع الماضي شكلاً . ولو كان المقصود نفي الحاضر لاستُعملتْ "لا" ، ولو قصد نفي الحاضر وإمكانية الحدوث مستقبلاً لاستُعمات "لما" . ولو قصد نفي المستقبل لاستُعملتْ "لَنْ" . فالنفي بـ "لَمْ" لا يُقصد منه زمناً محدداً ما لم توجد قرينة في السياق تثبت نقيض هذا . نحو قولنا : لم أذهب إلى الجامعة الآن ، ولكنّي سأذهب .

فجميع الآراء متفقة على حدوث النفي بـ "لَمْ" وعلى البنية الصرفية للفعل المنفي ، وهي بنية المضارع . إلّا أنّه يُلحظ عدم تطابق شكل الفعل مع دلالته الزمانية ، و– هنا – يبرز دور السياق اللغوي في تحديد زمن الفعل بغض النظر عن الصبغة الصرفية . لذا ؛ فأنّه يُؤخذ على اللغويين القدماء وبعض المحدثين إهمالهم لدلالة الزمن في الفعل على حساب الجانب الشكلي له.

وعند النظر في قوله تعالى: (لَمْ يلد) نجد أنَّ الفعل المنفي "يلد" غير مقترن بزمن محدد . وما يدعّم هذا عدم وجود قرينة في السياق تُثبت عكس هذا .

سندرس – الآن – الفعل "يَلِدْ" . وهو مشتق من "ولد" و " الولد اسم يجمع الواحد والكثير والذكر والأنثى سواء"[٦٤]. ويُطلق–أيضاً – على الصغير والكبير ، ويطلق على المُتبنّى[٦٥]،نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا﴾[٦٦] ويُسمَّى به"الابن وابن الابن وإنْ سفل، والبنت وبنت البنت وإنْ سفلت"[٦٧].

ونلحظ من الفقرة الآنفة أنَّ لفظة "الولد" تلغي العدد والجنس فيمن يتّصف بها ، فظلا عن عدم اهتمامها بالعمر ، واتّسعت بالاستعمال لتشمل الأولاد بالتبني – الأولاد من غير الصلب وينالون التربية والرعاية – ، وامتدّت لتتضمّن الأحفاد وأحفاد الأحفاد ، وهكذا.فهي لفظة واسعة الدلالة.

وبالنظر إلى دلالات الفعل "يَلِدْ" المُشتق من "ولد" نلحظ أهمية النفي

المطلق والواسع الدلالة . فـ "الله – سبحانه وتعالى لم يحدث منه فعل الولادة لذكو أو أنثى ، لواحد أو جمع ، لصغير أو كبير ، لحفيد أو حفيدة ،ولا حتّى بالتبنّي . وهذا الشمول لتأكيد نفي حدوث الفعل "يلد" لمن توهَّم في وجود ذريّة له – سبحانه وتعالى – .

يُقَال أنَّ أصل "يَلِدْ" هو "يولد" ، وهذا الأصل وهمي وافتراضي لا تثبته الوقائع اللغوية [٦٨]،وإنما جاء هذا الأصل المفترض من أجل إيضاح الإعلال الذي أصاب الفعل[٦٩].

مِنْ غير الممكن تجاوز حذف الواو مِنْ الفعل "يلد" ، لأنَّ أصل الفعل هو "يَوْلد" من الماضي "وَلَدَ " فلابُدَّ من الوقوف على هذا الحذف .

يسقط الواو من باب " فَعَلَ يفْعِل" بكسر العين [٧٠] ، إذا كانت فاءً للفعل ، وهو " مِنْ مطّرد الحذف "[٧١]. فإنْ كان الفعل الماضي معتلّ الأصل الأول ، وأردنا صياغة مُضارعه ، يكون المضارع منه على وزن " يَفْعِل " فإنَّ الأصل الأول يسقط من الفعل ، وهذه القاعدة صرفية في الإعلال .

ويُعَلّل حذف الواو عند الصرفيين لكون الواو ضمتين وقعتا بين كسرتين (الياء) وكسرة ، فيُستثقل الانتقال من الكسرة إلى الضمة إلى الكسرة ، وأدى هذا الاستثقال إلى الرفض في الأسماء إلا ما ندر ، فضلاً عن رفض هذه الصورة في الأفعال[٧٢].

ولتعليل حذف الواو خلاف بين الكوفيين والبصريين ، فمذهب الكوفيين يُعَلّل سبب الحذف للتفريق بين الفعل اللازم والمتعدي ، ومذهب البصريين يُعَلّل سبب الحذف لوقوع الواو بين الياء والكسرة [٧٣] .

ورُدّ على تعليل الكوفيين بحذف الواو من المتعدي وإبقائها في اللازم

بوجود عدد من الأفعال اللازمة محذوفة الواو ، نحو "وكَفَ البيت يَكِفُ" و"وَجدَ في الحزن يَجدُ "، وهذان فعلان لازمان[٧٤] ،فـ" تحذف الواو سواء أكان متعدياً أو غير متعد "[٧٥] .

وعورض تعليل البصريين بحذف الواو من الأفعال المضارعة التي تبدأ بهمزة أو تاء أو نون . فالواو في هذه الأفعال لم تقع بين ياء وكسرة . وردّ على هذه المعارضة بأنَّ حذف الواو منها جاء حملاً على المضارع المبدوء بياء ، لكي لا تختلف طرق تصاريف الفعل ، وتبقى على نسق واحد[٧٦] .

وبما أنَّ لصياغة المضارع من الماضي طرائقه ، وذلك بإضافة الياء لأول الفعل المجرد والمزيد ، فتحوّله إلى المضارع من الماضي[٧٧]، وتسمّى هذه الياء بالياء المُلحقة(٧٨)، أو ياء المضارعة . ويُصاغ – أيضاً – الهمزة والتاء والنّون، وتُسمّى هذه الحروف بـ " حروف المضارعة " .

فجاء حَمْلُ حكم حذف الواو مع الياء على بقية حروف المضارعة نحو: وَعَدَ ، يَعِدُ ، أَعِدُ ، نَعِدُ ، تَعِدُ

فجميع هذه الأفعال محذوفة الواو .

أمّا حكم حذف الواو في مثل هذه الصورة الصرفية ، فقد عُدَّ واجب[٧٩].

وبناء على ما تقدَّم من تعليلات لحذف الواو مِنْ "يلد" فإنّنا نرى أنَّ تعليل هذا الحذف بعلّة صرفية ، وهي للتفريق بين اللازم والمتعدي أو لوقوعها بين ياء وكسرة فيه نظر .

أمّا التعليل الأول ، فقد ردّ عليه القدماء بذكر أمثلة من الأفعال اللازمة محذوفة الواو .

أمّا التعليل الثاني ، والذي ردّ عليه بعدم وقوع المضارع المبدوء بهمزة أو نون أو تاء بين ياء وكسرة ،وتعليل الحذف من الأفعال المبدوءة بها حملاً على القياس بالمضارع المبدوء بياء ، ففيه نظر ؛ لأنَّ حذف الواو مِنْ "يَوْلِد" في الواقع النطقي سببه صوتي ، ومن ثَمَّ صار يُقاس عليه ، فقُعِّد صرفياً . والعربية تميل كثيراً إلى التسهيل والاقتصاد اللغوي ، " فلا خلاف إذاً في أنَّ الغاية من عمل القوانين الصوتية هي تيسير النطق وتسهيله "[٨٠] .

فما دام الحذف فيه تسهيل للنطق ولا يضير الدلالة فلا باس فيه ، فعند حذف الواو من "أَوْلِد ، ونَوْلِد ، وتَوْلِد ، ويَوْلِد " لتصير "أَلِدُ ، ونَلِدُ ، وتَلِدُ، ويَلِدُ" لا يضير الدلالة شيئاً . ولكن لحرص العرب على وضع قواعد ثابتة تضبط اللغة وجدوا أنفسهم مضطرين لوضع قاعدة صرفية تُبرِّر هذا الحذف .

وإذا أردنا وضع قاعدة تُبرِّر حذف الواو من الأفعال المضارعة ، نستطيع أن نُفسِّر هذا صوتياً على النحو الآتي :

١- أنْ تكون الواو فاءً للفعل الثلاثي .

٢- أن تكون حركة حرف المضارعة الفتحة ، أمّا غيرها فلا تسقط الواو نحو: وَحى : يُوحي في قوله تعالى : ﴿شَيَاطِينَ الإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [٨١] .

٣- أن تكون حركة الحرف الذي يلي الواو كسرة .

ويمكن تمثيل هذا الحذف بالصورة الآتية :

يـَ / أ / نـَ / يـَ + و+ ـِ ⟸ يـَ / أ / نـَ / يـَ + ـِ

على أن يكون هذا في الأفعال ، فلا تحذف الواو مِنْ مثل: مَوْقِد .

والفعل "يَلِدْ " فاعله محذوف جوازاً تقديره ، هو . ومِنْ ياء المضارعة

نجد أنَّ الفاعل مفرداً مذكراً غائباً .

فُصِلَ بين قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَلِدْ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ بالواو، وهذه الواو هي واو النسق ؛ أي العطف[٨٢]،وهي"أصل حروف العطف"[٨٣] ، وهي مبنيّة على الفتح [٨٤].

إنَّ الحرف في العربية لا يَدلّ على معنىً منفرداً ، فيحتاج لغيره ليتضح معناه [٨٥]، فلا تحمل الواو دلالة منفردة ، وإنّما تحتاج إلى سياق لغوي ليتبيّن معناها .

واختُلفَ في دلالة الواو العاطفة ، فقيلَ " للجمع بلا ترتيب "[٨٦] ؛ أي لمطلق الجمع[٨٧] ، فهي تُشرِك في الحكم دون اهتمام للترتيب . و– هنا – تكمن فائدة العطف بها في اجتماع المتعاطفين على حكم واحد ، دون إشارة لأهمية أحدهما ، أو حدوثه قبل الآخر . وقد شُرِحت فائدة الجمع على أنَّ " مراد النحاة بالجمع ههنا : ألّا تكون لأحد الشيئين أو الأشياء كما كانت "أو" و"أمّا" ، وليس المراد : اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل ، في زمان أو مكان ، فقولك : جاءني زيدٌ وعمرو ، أو : فعمرو ، أو : ثم عمرو ، أي حصل الفعل من كليهما ، بخلاف : جاءني زيد أو عمرو ؛ أي حصل الفعل من أحدهما دون الآخر"[٨٨]. على أنَّ للفاء وثمّ فائدة إضافية غير الجمع ، وهي االترتيب والتعقيب في الفاء ، والترتيب والتراخي في ثمّ . و " معنى العطف أنه يحتمل أن يكون حصل من كليهما في زمانٍ واحد ، وأنّ يكون حصل من زيد أولاً ، وأنْ يكون حصل من عمرو أولاً ، فهذه ثلاثة احتمالات عقلية ، لا دليل في الواو على شيء منها"[٨٩]. فالعطف بالواو لا دليل فيه على تقدّم أحد المعطوفين على الآخر[٩٠]، فالمعطوف عليه لا يدلّ على حدوثه قبل المعطوف

ذكره قبله ، فلا ترتيب فيهما[٩١] .

ممّا يدلّ على أنَّ العطف بالواو لا ترتيب فيه ، قوله تعالى : ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾ [٩٢]، وقوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾[٩٣] . فلو أفادت الترتيب لما قُدِّمَتْ " وادخلوا البَابَ سجداً " في الأولى ، وتأخّرت في الثانية ، و قُدِّمَتْ " وقولوا حِطّة " في الثانية ، وتأخّرت في الأولى[٩٤].

وقيل أنَّ الواو تفيد الترتيب ، " فالمتقدّم في الزمان يتقدّم في اللفظ ، ولا يجوز أن يتقدّم المتأخّر" [٩٥] ،وذكرت آية الوضوء للدلالة على هذه الفائدة ، قال تعالى :﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾[٩٦] .

ويُرَدّ على القول بإفادة الواو الترتيب في آية الوضوء ، في أنَّ عدم الترتيب في الوضوء لا يفسده ، فـ " الأصل في الوضوء الترتيب ، ولكن ليس هناك ما يدلُّ على أنَّ عدم ترتيب الوضوء يفسده ؛ فقد ثبت عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنّه توضأ من غير ترتيب "[٩٧] .

لذا ، نقول : إنَّ الواو العاطفة تفيد الجمع ؛ أي إشراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم والحالة الإعرابية . أمّا الترتيب فليس من خواص الواو العاطفة و وأنْ كان – هناك – ترتيب ، فإنّه ليس مُتأتٍ من الواو ، وإنّما من السياق الدلالي للجملة التي وردت فيها الواو عاطفة ، فعندما نقول: "مررت بزيدٍ وعمرو ، على أنّك مررت بهما مرورين ، وليس في ذلك [دليل] على المرور المبدوء به "(٩٨) . لذا ؛ يُقتصر دلالتها على الترتيب أو المصاحبة عند وجود قرينة في السياق تدلّ على ذلك [٩٩].

وفي العربية حرفا عطف لإفادة الترتيب ، أولهما الفاء ، و"هي من الحروف التي تُشرك في الإعراب والحكم ، ومعناها التعقيب" [١٠٠]. وثانيهما "ثمّ "وهو" حرف عطف يُشرك في الحكم ، ويفيد الترتيب بمهلة "[١٠١] . فالعطف بهذين الحرفين يحصل الترتيب بين المتعاطفين ، بتقدّم المعطوف عليه على المعطوف .

أمّا قوله تعالى : ﴿لَمْ يُولَدْ﴾ ، فقد سلف الحديث حول " لَمْ " ، والتي تجزم – هنا – الفعل المضارع " يُوْلَدْ " ، و هو فعل مبنيّ للمجهول [١٠٢]. وأصل الفعل " ولد " ، وعند صياغة المضارع منه يصير " يَلِد " – و قد ناقشنا هذا آنفاً – وعند بناء الفعل " يلد " للمجهول ؛ و ذلك بضمّ أوله وفتح ما قبل آخره يزول سبب حذف الواو فتعود ، فيصير الفعل " يُوْلَد " .

والتغيير الحاصل في شكل الفعل المبني للمعلوم عند بنائه للمجهول ضروري ؛ لأنّه لو لم يتغيّر بناء الفعل لصحّ أنْ يكون المفعول فاعلاً ، و هنا يحدث الخلط بين الفاعل الحقيقي ونائبه [١٠٣] .

يُحذف الفاعل و يُناب عنه لأسباب مختلفة : لفظية و معنوية . و أمّا سبب حذف الفاعل في " يُولَد " فيعود للجهل به لأنّه غير موجود فعلاً . فالجهل – هنا – لا يحمل دلالة شيء موجود ، ثمّ جُهِل به ، و إنّما لأنّه – حقيقة – في الأصل ليس موجوداً حتّى يُجهَل به ، وإنّما الجهل بشيء لا وجود له .

ونائب الفاعل للفعل " يولد " لم يذكر جوازاً ، وتقديره " هو " ، ويعود على لفظ الجلالة " الله " – سبحانه و تعالى – ، ويدلّ هذا الضمير على المفرد المذكر الغائب .

تقف دلالة الفعل " يُولَد " على النقيض من دلالة الفعل "يَلِد" ، فالفعل " يُولَد " يدلّ على أنّ نائب فاعله لم يقع عليه فعل الولادة . فالنفي – هنا – لحدوث حالة الولادة .

عند دراسة الربط بين المتعاطفين " لم يلد " و"لم يولد "، نلحظ تقديم "لم يلد " على " لم يولد "، وإذا أردنا معرفة أسبقية الحدوث ، فإنّ " لم يلد" أسبق في الحدوث ، وفيها إلغاء لحدوث الأولى " لم يلد " .

ووفق المنهج المتّبع في البحث في التضييق الدلالي ؛ فإنّ تقديم " لم يلد " أولاً ؛ لما في هذه الجملة من نفي حدوث أنْ يكون له ذريّة ، و هذا يُحدث في المتلقي إنكار لمن يدّعي بوجود ولد لله – سبحانه و تعالى – ، و فيه ردّ على مَن يؤمن بوجود الله – سبحانه و تعالى – و لكن يدّعي بوجود شريك له .

والإنسان المُشرك يتلقّى أمر " لم يلد" على أنّه طبيعي لا غرابة فيه بقياسه على البشر، بينما أمر " لم يولد " يُشكّل لهم تحدّياً كبيراً ، لا يمكن قياسه على البشر .

خُتمت السورة بقوله تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، وهذه الآية الكريمة معطوفة على قوله تعالى : ﴿لَمْ يُولَدْ﴾ بالواو .

بدأت الآية الكريمة بعد عطفها بالواو بحرف النفي " لم" الجازم للفعل "يَكُنْ "، ولنبدأ بدراسة الجانب الصرفي في الفعل " يَكُنْ " .

الفعل " يَكُنْ " أصله قبل الإعلال " يَكونُ ". وعند جزمه تتحوّل علامة الإعراب من الضمّة إلى السكون ، و بهذا التّحوّل يلتقي ساكنان ، هما: الواو و النون ، و هذا – كما ذكرنا في " قُلْ "– يستوجب الإعلال بالحذف؛ و ذلك بالتخلص من إحدى الساكنين ، و نظراً لأنّ الساكن الثاني تظهر عليه علامة الإعراب، فيبقى ، فيتمّ التخلّص من الساكن الأول (الواو) ، فيُحذف.

وبالنسبة لدلالة الفعل " يَكُنْ " ، فماضيه " كانَ "، وهي وأخواتها تُسمّى أفعال ناقصة و أفعال عبارة [١٠٤]، وعُدّت هي و أخواتها من الحروف

التي ترفع الأسماء و تنصب الأخبار[١٠٥] ، وهذا لا يُعتدّ بـــه ؛ لأنّ " كـــان " وأخواتها تتصرف تصرّف الأفعـــال ، إذا مـــا اســـتثنينا "لـــيس" والخـــلاف حولها[١٠٦]. فمن "كان " نقول : يكون ، وكُنْ ، ولا تكُنْ ، وكائن [١٠٧].

وتكمن دلالة النّقص في "كان " في عدم احتوائهـــا علـــى حـــدث ، واقتصار فائدتها في تقييد زمن الخبر[١٠٨]، فاللفظ لفظ الفعل ؛ و لكنها ليست بفعل حقيقة[١٠٩]. فالفعل في العربية يحتوي على حدث مقترن بزمن ، وما نجده في " كان " الزمن دون الحدث . و قيل إنّها سُمّيّت ناقصة " لكومها لا تكتفي بمرفوعها "[١١٠]، على النقيض من الأفعال التّامّة الـــتي قـــد تكتفـــي برفـــع الفاعل[١١١]، فدلالة " كان " دون الخبر تكون ناقصة ، فلا تتحقق الفائدة إلّا بوجود الخبر[١١٢].

و أمّا تسميتها بـــ " أفعال عبارة "؛ لأنّها أفعال في اللفظ و التّصرّف دون الحدث [١١٣]، فهي أفعال في الشكل وليس في الدلالة .

إنّ الزمن الذي تدلّ عليه " يكُنْ " في هذه الآية الكريمة غير محـــدّد – مطلق – ، وهذا مُستخلَص من النفي بـــ "لم " .

واللام في " لَهُ " حرف جرّ ، ويفيد الاختصاص [١١٤]. والمجـــرور هـــو الضمير المتصل المبني "الهاء " . ويدلّ هذا الضمير على المفرد المـــذكّر الغائـــب ، ويعود على لفظ الجلالة الله – عزّ و جلّ – . وهذا يوحي أنّ ما سيأتي من كلام هو مختصّ بمدلول الضمير ، ولا يُمكن أنْ يُشاركه في هذا الاختصاص أحد .

تدلّ " كُفُواً "على المماثلة في الصفات ، نحو : الحسب و المال [١١٥] . وهي – في القراءة القرآنية تُخفّف " كُفواً " بسكون الفاء ، وتُثقّل " كُفؤاً " بضمّ الفاء و الهمزة [١١٦]، ويُقال :" تَكافأ الشيئان : تماثلا ، وكافأه مكافأة ،

وكِفاء : ماثَله"[١١٧]. ويكون الكفؤ مماثلاً لنظريه في "المنـــزلة والقدر" [١١٨].

ومن الدلالات التي حملتها " كفواً " نجد أنّ نفي المماثلة يكون نفياً مطلقاً للأشياء كافّة، فبعدما تمّ نفي وجود الولد ، وحدوث الولادة ، جاء في هذه الآية الكريمة النفي مطلقاً لوجود أيّة مشابهة أو مماثلة مع أيّ من الموجودات .

جاء ذكر " أحد " في نهاية السورة ، وهي نكرة ، لفائدة تكمن في أنّ النكرة عامّة ، بينما المعرفة خاصّة ، وهي تخدم الدلالة في هذا المكان لتأكيـــد عدم وجود مشابهة أو مماثلة أو مكافئة من أيّ شيء مع الله – عزّ و جلّ – . و"أحد " – هنا – اسم يكن مؤخّر ، وقُدّم خبرها " كفواً " للأهمية الدلالية .

وبهذا تختلف دلالة " أحد " التي في آخر السورة عن التي في أوّلهـــا ، فالأولى في سياق الإثبات ، ودلّت على الله – سبحانه و تعـــالى – . والثانيـــة جاءت في سياق النفي ، و تصدق دلالتها على كلّ الأشياء .

***

بعد هذا العرض اللغوي التحليلي لسورة الإخلاص ، فـــإنّي أعـــرض الملحوظات الآتية المُستفادة من هذه السورة :

أولاً : انتقال الدلالة من التعميم إلى التخصيص ؛ أي تضـــييق الدلالـــة ، فهذا هو المنهج اللغوي الماثل في هذه السورة ، فمن الضمير " هو " في بدايتها بدأت الدلالة الواسعة ، فضاقت شيئاً فشيئاً إلى أنْ حُصرت في آخر الســـورة بقوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾.

ثانياً : الضمائر التي وردت في هذه السورة جميعها دلّت على المفرد المذكر الغائب – باستثناء " أنت " المستتر في " قُلْ " – . وقـــد أدّى هـــذا دوراً في إيضاح دلالة السورة .

ثالثاً : خلو السورة من المدّ ، وهذا خدم الدلالة التي لا تحتمل وجود فاصل صوتيّ ، فالدلالة متواترة ومتسارعة لكي لا يدعُ مجالاً – ولو بسيطاً– للمتلقي أنْ يتوقّع شيئاً ، فقد جاء الإيقاع الدلالي متسارعاً ، وهذا ما تحتاجه هذه السورة .

رابعاً : تكرار النفي بحرف النفي " لَمْ " لما في النفي به من فائدة تخدم الدلالة العامة للسورة .

* * * *

الهامش

(١)- ابن يعيش ، موفق الدين أبي البقاء ، شرح المفصل ، ج/٤. تقديم : د. إميل بديع يعقوب . دار الكتب العلمية – بيروت . الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .، ، ص ٢٨٩

(٢) – المصدر نفسه .

(٣)- ابن منظور ، لسان العرب ، م/٥. دار المعارف – القاهرة . مادة (قول) .

(٤)- ابن فارس ، أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون . دار الفكر ، (د . ط) ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م . مادة (قول)

(٥)- الجرجاني ، علي بن محمد السيّد الشريف ، معجم التعريفات . تحقيق : محمد صدّيق المنشاوي . دار الفضيلة – القاهرة . مادة (القول)

(٦)- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، كتاب سيبويه ، ج/١ ، تحقيق: عبد السلام هارون . مكتبة الخانجي – القاهرة . الطبعة الثالثة ،١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م . ص ١٢٢

(٧)- ابن الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، أسرار العربية ، تحقيق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م . ص ٢٣

(٨)- ابن سيده ،علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ، المحكم و المحيط الأعظم ، تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية – بيروت . الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م . مادة (ك ل م) ، ج/ ٧

(٩)- آل الشيخ ، صالح بن عبد العزيز ، التمهيد لشرح كتاب التوحيد . دار التوحيد ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م . ص ٥

(١٠)- ابن يعيش ، موفق الدين أبي البقاء ، شرح المفصل ، ج/٤ ، ص ٢٨٩

(١١)- الشرعه ، مقبل . العدول عن الأصول في الصرف العربي ، رسالة ماجستير – جامعة اليرموك ، ٢٠٠٦م . (د- ن) ، ص ١١١

(١٢)- ابن يعيش ، موفق الدين أبي البقاء ، شرح المفصل، ج/٥ ، ص ٤٣٨

(١٣)- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، كتاب سيبويه ، ج/٤ ، ص ٣٣٩

(١٤)- ابن عصفور ، أبو الحسين علي بن مؤمن الإشبيلي ، الممتع في التصريف ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة . مكتبة لبنان – بيروت ، الطبعة الثامنة ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م . ص ٢٩٤

(١٥)- ابن يعيش ، موفق الدين أبي البقاء ، شرح المفصل، ج/٥ ، ص ٤٣٨

(١٦)- الحمو ، أحمد ، بحث " محاولة ألسنية في الإعلال " مجلة " عالم الفكر " ،المجلد ٢٠ ، العدد الثالث ، الكويت ، ٢٠٠١م . ص ١٧٣

(١٧)- الخولي ، محمد علي ، معجم علم الأصوات ، مطابع الفرزدق – الملز ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م . ص ٤٤

(١٨)- المرجع نفسه .

(١٩)- ابن جنّيّ ، أبو الفتح عثمان ، سرّ صناعة الإعراب ، تحقيق : د . حسن هنداوي . (د – ن) ، (د – ت) . ص ١٧

(٢٠)- القزويني ، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن ، الإيضاح في علوم البلاغة ، وضع حواشيه : إبراهيم شمس الدين . دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ ، ٢٠٠٣م . ص ٤٢

(٢١)- ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن محمد ، أمالي ابن الشجري ، تحقيق : محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي – القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م . ج/٣ ، ص ١١٥، ١١٦

(٢٢)- الكفوي ، أبو البقاء بن أيوب موسى ، الكلّيات ، قابله على نسخة خطّية : د . عدنان درويش ، و محمد المصري . مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، ص ٥٧٠

(٢٣)- ابن يعيش ، موفق الدين أبي البقاء ، شرح المفصل ، ج/٢ ، ص ٣٣٥

(٢٤)-ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق : د . محمد كامل بركات . جامعة أم القرى – السعودية ، (د – ت) . ج/١ ، ص ١١٥

(٢٥)- ابن الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف ، شرح : محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية الكبرى – مصر ، الطبعة الرابعة ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م .المسألة : ١٠٠

(٢٦)- ابن يعيش ، موفق الدين أبي البقاء ، شرح المفصل ، ج/٢ ، ص ٣٣٦

(٢٧)- ابن عاشور ، الإمام محمد الطّاهر ، تفسير التحرير و التنوير . الدار التونسية للنشر – تونس ، ١٩٨٤م . ج/٣٠، ص ٦٠٩

(٢٨)- انظر ، الغامدي ، د . سعيد بن علي بن عبدان ، بحث " الخواص النحوية للفظ الجلالة في كلام العرب – عرض و دراسة – " .مجلة جامعة أم القرى ، العدد السادس ، رجب ١٤٣٢هـ - يونيو ٢٠١١م .

(٢٩)- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، كتاب سيبويه، ج/٤ ، ص ٣٣١

(٣٠)- المصدر نفسه ، ج/١ ، ص ٥٤/ الحاشية

(٣١)- ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (أحد)

(٣٢)- عمر ، أحمد مختار ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، عالم الكتب – القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م . م/١ ، مادة (أحد)

(٣٣)- سورة يوسف ، آية : ٤١

(٣٤)- الراغب الأصفهاني ، أبو القاسم الحسين بن محمد ، المفردات في غريب القرآن ، تحقيق : محمد سيّد كيلاني . دار المعرفة – بيروت ، (د . ط) . مادة (أحد)

(٣٥)- ابن تيمية ، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ، تفسير سورة الإخلاص ، صححه و راجعه : طه يوسف شاهين . دار الطباعة المحمدية بالأزهر – القاهرة ، (د – ت) . ص ٢٨

(٣٦)- المصدر نفسه ، ص ٢٦

(٣٧)- ابن خالويه ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد ، إعراب القراءات السبع و عللها ، تحقيق : د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . مكتبة الخانجي – القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م . ج/٢ ، ص ٥٤٥

(٣٨)- الكفوي ، أبو البقاء بن أيوب موسى ، الكلّيات ، ص ١٠٣٣

(٣٩)- الفراهيدي ، الخليل بن أحمد ، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم ، تحقيق : د . عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م . مادة (صمد) ، ج/ ٢

(٤٠)- عمر ، أحمد مختار ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، مادة (صمد) ، م/٢

(٤١)- ابن القيم الجوزية ، أبو عبد الله محمد بن أبو بكر أيوب ، بدائع الفوائد ، تحقيق : علي بن محمد العمران . دار عالم الفوائد ، مجمع الفقه الإسلامي – جدّة ، (د – ت) . م/١، ص ٢٨٣

(٤٢)- المصدر نفسه

(٤٣)- القرطبي ، الإمام الحافظ ،محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري ،الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى .أعدّ فهارسه و راجعه : قسم التحقيق بدار الصحابة للتراث . – دار الصحابة للتراث طنطا – مصر . الطبع الأولى ،١٤٢٦هـ – ١٩٩٥م . م/١ ، ص ١٧٨

(٤٤)- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، كتاب سيبويه ، ج/١ ، ص ٩٨

(٤٥)- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، كتاب سيبويه ، ج/٣ ، ص ١١

(٤٦)- ابن يعيش ، موفق الدين أبي البقاء ، شرح المفصل ، ج/٥ ، ص ٣٥ .

وابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ، ج/٣ ، ص ١٢٨

(٤٧)- ابن يعيش ، موفق الدين أبي البقاء ، شرح المفصل، ج/٥ ، ص ٣٥

(٤٨)- ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ، ج/٣ ، ١٢٨

(٤٩)- ابن يعيش، ، موفق الدين أبي البقاء ، شرح المفصل، ج/٥ ، ص ٣٥

(٥٠)- المرادي ، الحسن بن قاسم ، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، و محمد نديم فاضل . دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ – ١٩٩٢م . ص ٢٧٠

(٥١)- سورة البقرة ، الآيتان : ٩٤، ٩٥

(٥٢)- ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : مازن المبارك ، ص ٣٦٧، ٣٦٨

(٥٣)- الزمخشري ، محمود بن عمر ، الأنموذج في النحو ، اعتنى به : سامي بن حمد المنصور . الطبعة الأولى ، (د – ن) ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م . ص ٣٢

(٥٤)- سورة الحجرات ، آية : ١٤

(٥٥)- الزمخشري ، محمود بن عمر ، الأنموذج في النحو ، ص ٣٢

(٥٦)- المصدر نفسه

(٥٧)- المرادي ، الحسن بن قاسم ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص ٢٦٧

(٥٨)- السيوطي ،الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه و النظائر في النحو . تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة – بيروت . الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م . ج/٢ ، ص ٤٢٢، ٤٢٣

(٥٩)- ابن السّراج ،محمد بن سهل ، الأصول في النحو ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة- بيروت . الطبعة الثالثة ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م . ج/٢ ، ص ١٥٧

(٦٠)- ابن الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، أسرار العربية . ص ١٧٣

(٦١)- حسن ، عباس ، النحو الوافي . دار المعارف – القاهرة ، الطبعة الثالثة ، (د – ت) . ج/٤ ، ص ٤١٥، ٤١٦

(٦٢)- السامرائي ، د . إبراهيم ، الفعل زمانه و أبنيته . مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م . ص ٢٣

(٦٣)- المرجع نفسه ، ص ٢٣

(٦٤)- الفراهيدي ، الخليل بن أحمد ، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم ، مادة (ولد) ، ج/٤

(٦٥)- الراغب الأصفهاني ، أبو القاسم الحسين بن محمد ، المفردات في غريب القرآن ، مادة (ولد)

(٦٦)- سورة يوسف ، آية : ٢١

(٦٧)- الكفوي ، أبو البقاء بن أيوب موسى ، الكلّيات ، مادة (ولد)

(٦٨)- ابن خالويه ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد ، إعراب القراءات السبع و عللها ، ج/٢ ، ص ٤٣٣

(٦٩)- الشرعه ، مقبل . العدول عن الأصول في الصرف العربي ، انظر الفصل الثالث .

(٧٠)- ابن المؤدّب ، أبو القاسم محمد بن سعيد ، دقائق التصريف ، تحقيق : د . حاتم صالح الضامن . دار البشائر – دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م . ص ٢٢

(٧١)- ابن حيّان الأندلسي ، محمد بن يوسف بن علي ، ارتشاف الضرب من لسان العرب . مكتبة الخانجي – القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م . ج/١ ، ص ٢٣٩

(٧٢)- القوشجي ، علاء الدين علي بن محمد ، عنقود الزواهر في الصرف ، تحقيق : د . أحمد عفيفي . دار الكتب المصرية – القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م . ص ٤٤٦

(٧٣)- ابن الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف . المسألة : ١١٢

(٧٤)- المصدر نفسه .

(٧٥)- اللبلي ، أبو جعفر أحمد بن يوسف ، بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال ، تحقيق : جعفر مجاهد . الدّار التونسية للنشر ، (د – ط) ، ١٩٧٢م . ص ٤٣

(٧٦)- ابن الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف . المسألة : ١١٢

(٧٧)- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، كتاب سيبويه ، ج/٤ ، ص ٢٨٧

(٧٨)- الفراهيدي ، الخليل بن أحمد، كتاب الجمل في النحو ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة .مؤسسة الرسالة – بيروت . الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م . ص ٣١٧

(٧٩)- ابن عصفور ،أبو الحسن علي بن مؤمن ، الممتع في التصريف ، ص ٢٨٠

(٨٠)- الشايب ، فوزي ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة . عالم الكتب الحديث – إربد – الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م . ص ٦٣

(٨١)- سورة الأنعام ، آية : ١١٢

(٨٢)- ابن فارس ، أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة العربية ، علّق عليه : أحمد حسن بسبح . دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م . ص ٧٨

(٨٣)- السيوطي ،الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه و النظائر في النحو ، ج/٣ ، ص ٢١٠

(٨٤)- ابن السّراج ،محمد بن سهل ، الأصول في النحو ، ج/٢، ص ٢١٩

(٨٥)- الحدود في النحو ، ص ٣٧

(٨٦)- الزمخشري ، محمود بن عمر ، الأنموذج في النحو ، ص ٣١

(٨٧)- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، كتاب سيبويه ، ج/١ ، ص ٤٣٨

(٨٨)- الرضي ، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدّوني ، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ،تحقيق : د . يحيى بشير مصري . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية . الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م . ق/٢ ، ص ١٣٠٥

(٨٩)- المصدر نفسه

(٩٠)- ابن السّراج ،محمد بن سهل ، الأصول في النحو ، ج/٢ ، ص ٢١٩

(٩١)- ابن جنّيّ ، أبو الفتح عثمان ، سرّ صناعة الإعراب ، ص ٦٣٢

(٩٢)- سورة البقرة ، آية : ٥٨

(٩٣)- سورة الأعراف ، آية : ١٦١

(٩٤)- ابن الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، أسرار العربية . ص ٣٠٣

(٩٥)- المرادي ، الحسن بن قاسم ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص ١٥٩

(٩٦)- سورة المائدة ، آية : ٦

(٩٧)- العوايشة ، حسين بن عوده ، الموسوعة الفقهية الميسرة . المكتبة الإسلامية - عمان ، دار ابن حزم - بيروت . الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م . ص ١٤٧

(٩٨)- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، كتاب سيبويه ، ج/١ ، ص ٤٣٨

(٩٩)- عبد الراضي ، أحمد محمد ، الواو في العربية . ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، (د - ن) ، (د - ط) . ص ٨٠

(١٠٠)- المرادي ، الحسن بن قاسم ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص ٦١

(١٠١)- المصدر نفسه ، ص ٤٢٦

(١٠٢) - من النحاة من أطلق على هذه الصيغة " الفعل المبني للمفعول " ، و من هؤلاء :

الصّديقي ، محمد علي بن علان ، إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل . علّق عليه : إبراهيم شمس الدين . دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م . ص ٢٩

الحملاوي ، أحمد ، شذا العرف في فن الصرف . المكتبة الثقافية - بيروت . ص ٥١

ابن يعيش ، موفق الدين أبي البقاء ، شرح المفصل ، ج / ٤ . ص ٢٤٠

(١٠٣) - ابن الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، أسرار العربية . ص ٦٧

(١٠٤) - ابن يعيش ، موفق الدين أبي البقاء ، شرح المفصل ، ج / ٤. ص ٣٣٦

(١٠٥) - النّحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد ، التفاحة في النحو ، تحقيق : كوركيس عواد . مطبعة العاني - بغداد ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م . ص ١٨

(١٠٦) - انظر ، ابن يعيش ، موفق الدين أبي البقاء ، شرح المفصل ، ج / ٤ ، ص ٣٦٦

(١٠٧) - ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج / ١ . المكتبة العصرية - بيروت ، (د - ط) ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .ص ٢٥٠

(١٠٨) - انظر ، ابن يعيش ، موفق الدين أبي البقاء ، شرح المفصل ، ج / ٤ ، ص ٣٣٦

(١٠٩) – ابن السّراج ،محمد بن سهل ، الأصول في النحو ، ج / ١ ، ص ٧٤

(١١٠) – السيوطي ،الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه و النظائر في النحو ، ج/٣.ص ٣٣٩

(١١١) – الرضي ، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدّوني ، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، ق/ ٢ . ص ١٠٢٣

(١١٢) – الدّحداح ، أنطوان ، معجم تصريف الأفعال العربية . مكتبة لبنان – بيروت، (د – ط)، ١٩٩٥. ص ٥

(١١٣) – ابن يعيش ، موفق الدين أبي البقاء ، شرح المفصل ، ج / ٤. ص ٣٣٦

(١١٤) – المرادي ، الحسن بن قاسم ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص ١٠٩

(١١٥) – الفراهيدي ، الخليل بن أحمد ، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم ، ج/٤ ، مادة (كفأ) ،ص ٣٧

(١١٦) – ابن خالويه ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد ، إعراب القراءات السبع و عللها ، ج / ٢ ، ص ٥٤٧

(١١٧) – ابن سيده ،علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ،المحكم و المحيط الأعظم، مادة (ك ف أ) ، ج / ٧

(١١٨) – الراغب الأصفهاني ، أبو القاسم الحسين بن محمد ، المفردات في غريب القرآن ، ص ٤٣٦.

* * *

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

The Impact of Lingnistic Structure in narrowing the significance of Semantic Structure in Surat (al- I'khla's)

Dr.

.....

This research aims to reveal the impact of linguistic structure in the detection of significant meaning in the Quranic verse of (al- I'khla's) . This research shows the impact of semantic Structure of (al- I'khla's) in its frequent rhythm . It also shows the impact of this rhythm in narrowing the semantic meaning , and to transfre from general to particular in order to approach aspecific meaning .

Linguistic structure have been studied for this generous Sura . The study showed how that has served the general meaning of the Sura's vocabulary .

The research reveals the importance of the morphological and grammatical significance in exploring the Semantic Structure of (al- I'khla's).

At the end , the research comes out with a variety of linguistic phenomena learned from this Sura .

فهرس الموضوعـــات

الموضـــــــــوع	الصفحة
ملخص البحث	٧
استفتاح سورة الإخلاص	٨
فى الصيغة قول	٩
الخلاف بين البصريين والكوفيين حول إعراب ضمير الشأن "هو"	١٣
فى "أحد " ثلاث قراءات	١٥
حذف الواو عند الصرفيين	٢٢
حكم حذف الواو فى مثل الصورة الصرفية	٢٣
الفعل يكن أصله قبل الإعلال " يكون"	٢٨
الهامش	٣٢
ملخص البحث باللغة الإنجليزية	٤٠
فهرس الموضوعات	٤١